

Distr.: General
7 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان،

بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن التقييم العالمي لمنتصف المدة للتقدم المحرز في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦١/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

* A/55/150 و Corr.1 و 2.

** بموجب الفقرة ١، الفرع جيم من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، قُدم هذا التقرير في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بغية تضمينه أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن التقييم العالمي
لمنتصف المدة للتقدم المحرز في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للتشريف
في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٥-١ مقدمة
٤	١ معلومات أساسية
٤	٤-٢ عملية التقييم العالمي لمنتصف المدة
٥	٥ بنية التقرير
٥	٢٠-٦ الإطار الدولي للعقد
٥	٨-٦ إعلان العقد
٦	١٢-٩ خطة عمل العقد
٦	٢٠-١٣ هيكل للتنسيق والتنفيذ والرصد
٨	٩٦-٢١ استعراض السنوات الخمس الأولى: التجارب الوطنية
٨	٤٢-٢٤ أفريقيا
١١	٦٣-٤٣ الأمريكتان
١٤	٨٠-٦٤ منطقة آسيا والمحيط الهادئ
١٦	٩٥-٨١ أوروبا
١٨	٩٦ التوجهات المشتركة بين الأقاليم
١٩	١٢٨-٩٧ استعراض السنوات الخمس الأولى: الخبرات الدولية
٢٠	١١٧-٩٩ منظومة الأمم المتحدة
٢٤	١٢٠-١١٨ المنظمات الدولية الأخرى
٢٤	١٢٣-١٢١ المنظمات الإقليمية

٢٥	١٢٧-١٢٤ المنظمات غير الحكومية	دال -
٢٥	١٢٨ الاتجاهات	هاء -
٢٦	١٧٥-١٢٩ التوصيات	خامسا -
٢٧	١٥٢-١٣٠ التوصيات العامة	ألف -
٢٩	١٥٩-١٥٣ على الصعيد الوطني	باء -
٢٩	١٦٥-١٦٠ على الصعيد الإقليمي	جيم -
٣٠	١٧٥-١٦٦ على الصعيد الدولي	دال -
٣١	١٧٨-١٧٦ الاستنتاجات	سادسا -

المرفق

		عقد الأمم المتحدة للتتقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) (الردود على الاستبيانات الواردة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بحسب المنطقة والمؤسسة)	
٣٢			

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

أعمال متابعة بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من الردود على الرسائل البريدية. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ورد ٢١٨ رداً. وتوجد بمرفق هذا التقرير قائمة بالردود مصنفة حسب المنطقة ونوع المؤسسة. وستتاح المعلومات الواردة عن طريق الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالبرامج والمواد والمنظمات، عبر موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، في قاعدة بيانات التثقيف في مجال حقوق الإنسان التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سيبدأ بثها في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بمناسبة يوم حقوق الإنسان (الذي يخصص في سنة الألفية هذه، للتثقيف في مجال حقوق الإنسان).

٣ - ونظراً لمحدودية المعلومات التي جمعت عبر العملية المذكورة أعلاه، جرت الاستفادة في جمع وتحليل البيانات مما يلي:

(أ) منتدى الإنترنت، حيث نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومولت قيام منتدى على شبكة الإنترنت في إطار شبكة البريد الإلكتروني للأطراف التي تتولى التثقيف في مجال حقوق الإنسان والأفراد والمؤسسات الأخرى ذات الاهتمام (قائمة تضم العناوين الإلكترونية الخاصة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان تديرها منظمة "أصدقاء التثقيف في مجال حقوق الإنسان")، وذلك خلال الفترة من ١١ تموز/يوليه إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بغية تشجيع أكبر قدر من المشاركة في العملية. وتضمن جدول أعمال مناقشات المنتدى: أطر تشريعات وسياسات العقد، والمنجزات والعقبات الرئيسية في النصف الأول من العقد، والاحتياجات الخاصة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتوصيات بشأن الأنشطة الخاصة بالنصف الثاني من العقد^(١)؛

١ - دخل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)، في سنة ٢٠٠٠، عامه السادس. وبموجب خطة العمل الدولية للعقد، وعملاً بقرار الجمعية العامة ١٦١/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع جميع أطراف العقد العاملة الرئيسية الأخرى، بإجراء تقييم عالمي لمنتصف المدة، يتناول التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الأولى من العقد، تجاه تحقيق أهدافه، وهو الذي ضُمت نتائج التقييم في هذا التقرير. ويتعين، بموجب الفقرة ٢٤ من خطة العمل، "أن يأخذ التقييم في الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة عما جرى إنجازه على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، وأن يحدد أوجه النقص والاحتياجات المتبقية، وأن يقدم توصيات باتخاذ إجراءات خلال السنوات الخمس المتبقية من العقد".

باء - عملية التقييم العالمي لمنتصف المدة

٢ - بدأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، إجراء دراسة استقصائية عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان على مستوى العالم، عن طريق إرسال استبيانات^(١) إلى رؤساء الحكومات والأطراف العاملة الرئيسية الأخرى (انظر أدناه، الجزء الثاني باء). وتمثل الغرض من الدراسة الاستقصائية في رصد وتسجيل برامج ومواد التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك المنظمات التي تكونت وأصبحت عاملة منذ بدء العقد، وفي الطلب إلى أطراف العقد العاملة الرئيسية بأن تلقي الضوء على احتياجات التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وعلى الإنجازات والعقبات والتوصيات المتعلقة بالسنوات المتبقية من العقد. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٠، أجريت

جيم - بنية التقرير

٥ - يقدم الفرع الثاني موجزا مختصرا عن الإطار الدولي للعقد حسبما قرره الجمعية العامة؛ ويتضمن الفرع الثالث تحليل الخبرات الوطنية المكتسبة خلال العقد حسب المنطقة، ويقدم معلومات عن الاتجاهات الشاملة للمناطق؛ ويتضمن الفرع الرابع تحليلا للتجارب الدولية المكتسبة خلال العقد، بما في ذلك تجربة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية والحكومية الدولية الأخرى، ومعلومات عن الاتجاهات العامة؛ ويقدم الفرع الخامس مجموعة من التوصيات الموجهة إلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛ ويتضمن الفرع السادس الاستنتاجات التي توصل إليها تقييم العقد في منتصف المدة.

ثانيا - الإطار الدولي للعقد

ألف - إعلان العقد

٦ - ناقش المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بصورة مطولة، في ١٩٩٣، أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان، باعتبار أن "التثقيف والتدريب والإعلام في مجال حقوق الإنسان أمور جوهرية لتشجيع وإقامة علاقات مستقرة ومنسجمة فيما بين المجتمعات المحلية ولتوطيد التفاهم والتسامح والسلم"^(٤). وبناء على ذلك، أكد المؤتمر العالمي أنه "يتعين على الدول وضع برامج واستراتيجيات محددة لضمان التثقيف في مجال حقوق الإنسان ونشر المعلومات العامة، مع الأخذ في الاعتبار بوجه خاص احتياجات المرأة فيما يتعلق بحقوق الإنسان"^(٥). وحث المؤتمر على "إعلان عقد للأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بغية تعزيز هذه الأنشطة التثقيفية وتشجيعها والتركيز عليها"^(٦).

٧ - وأعلنت الجمعية العامة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في قرارها ١٨٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤^(٧). وأشارت إلى أحكام

(ب) اجتماع الخبراء: من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠، عقدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اجتماع خبراء في جنيف، ضم بعضا من أكثر أطراف العقد العاملة نشاطا، بجانب خبراء التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وذلك بغية: استعراض نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية ونتائج منتدى الإنترنت، وإثراء تلك النتائج بخبرات ومشورة الخبراء، وجمع مواد التقرير التقييمي في منتصف المدة، واقتراح توصيات بشأن إجراءات إضافية تتخذها جميع الأطراف العاملة على كافة المستويات (الوطنية والمحلية والإقليمية والدولية) في السنوات القادمة، وبغية تقديم المشورة إلى المفوضية بشأن الاستراتيجيات التي ستعتمد لما تبقى من العقد؛

(ج) المعلومات المضمّنة في التقارير الدورية التي تعدها المفوضية عن تنفيذ خطة عمل العقد: فيما يتعلق بالحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، أُخذت أيضا في الاعتبار المعلومات التي وردت من تلك الأطراف العاملة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، استجابة للمذكرات الشفوية والرسائل ذات الصلة، الموقعة من قبل المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومدير عام اليونسكو^(٨).

٤ - ولا تعكس المعلومات المقدمة في هذا التقرير الصورة الكاملة للأنشطة التي تجري حاليا في العالم في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان، حيث أن جمع الوثائق المتعلقة بكل هذه الأنشطة يتجاوز إمكانيات هذا الاستعراض. ولم يشارك العديد من المؤسسات العاملة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في هذا الاستعراض لأسباب مختلفة إلا أن كل الجهود الممكنة ستبذل من أجل إدخال خبرات تلك المؤسسات في قاعدة بيانات التثقيف في مجال حقوق الإنسان التابعة للمفوضية.

والوطنية والمحلية؛ (ج) وضع مواد فعالة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بصورة منسقة؛ (د) تعزيز دور وقدرات وسائط الإعلام في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ (هـ) توزيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مستوى العالم.

١١ - وتخطب الخطة الجمهور على أوسع نطاق، عن طريق التعليم الرسمي وغير الرسمي معا، وتشجع النهج الذي يرمي إلى بناء قدرات دائمة، بما في ذلك عن طريق تدريب المدربين.

١٢ - وتحدد خطة العمل نفسها^(٨) الأطراف العاملة الرئيسية في تنفيذ الخطة على النحو التالي:

(أ) على المستوى الوطني: الحكومات

والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومعاهد البحوث والتدريب في مجال حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية والرابطات المهنية والأفراد ذوي الاهتمام؛

(ب) على المستوى الدولي: هيئات وبرامج

أجهزة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ووحدات وبرامج الأمانة العامة المشاركة في أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان.

جيم - هيكل للتنسيق والتنفيذ والرصد على الصعيد الدولي

١٣ - حددت الجمعية العامة هيكلًا لتنسيق أنشطة العقد وتنفيذها ورصدها في القرار ١٨٤/٤٩ وفي خطة عمل العقد، والقرارات السنوية ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان في كل سنة.

١٤ - وأسندت إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المسؤولية الأولى عن تعزيز هذه الخطة وتنسيقها. فهي تقدم

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (مثل المادة ٢٦ (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) التي تجسد التزامات الدول بتنفيذ برامج التثقيف والتدريب والإعلام في مجال حقوق الإنسان.

٨ - وطرحت الجمعية العامة في نفس القرار الفرضية الأساسية المتعلقة بكل عمل تثقيفي ينفذ خلال العقد، بإعادتها تأكيد أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن ينطوي على أكثر من مجرد تقديم المعلومات، وأن يكون عملية شاملة تستمر مدى الحياة، بما يتعلم الناس، بجميع مستويات نموهم وبكل طبقاتهم الاجتماعية، احترام كرامة الآخرين ووسائل وطرق كفالة هذا الاحترام في كل المجتمعات. وأعادت الجمعية العامة أيضا تأكيد أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يسهم في تكوين مفهوم للتنمية يتفق وكرامة النساء والرجال من كافة الأعمار، وهو المفهوم الذي يراعي تنوع فئات المجتمع كالأطفال والسكان الأصليين والأقليات والمعوقين، وأنه لا بد من توعية كل امرأة ورجل وطفل بحقوقهم الإنسانية، المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كيما يحققوا إمكاناتهم الإنسانية على نحو تام.

باء - خطة عمل العقد

٩ - كان معروضا على الجمعية العامة، عند إعلانها العقد، خطة عمل العقد التي أعدت في صورتها النهائية بعد سنة من ذلك التاريخ، استنادا إلى التعليقات التي تلقتها الحكومات، حسب طلب الجمعية.

١٠ - ويرمي برنامج تنفيذ خطة العمل إلى: (أ) تقييم الاحتياجات وصياغة استراتيجيات فعالة لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية؛ (ب) وضع وتعزيز برامج وقدرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستويات الدولية والإقليمية

المتعلقة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان وبوضع خطة عمل وطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتنسيق مع الهيئات الإقليمية والدولية، وتقديم تقارير إلى المفوض السامي بشأن الاحتياجات والمقترحات والتقدم المحرز من أجل تحقيق أهداف العقد.

١٩ - ومن أجل دعم هذه الجهود الوطنية، تم في عام ١٩٩٧ إعداد مبادئ توجيهية لوضع خطط العمل الوطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان (A/52/469/Add.1 و Add.1/Cor.1) بالتشاور مع الخبراء والاختصاصيين المعنيين بالثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتقرح هذه المبادئ التوجيهية، التي نشرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، استراتيجية لوضع خطط عمل وطنية شاملة (من حيث النطاق)، وفعالة (من حيث الاستراتيجيات التربوية) ومستدامة (طويلة الأجل) من أجل الثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد بينت هذه المبادئ التوجيهية عددا من المبادئ العامة التي تنظم هذه الخطط (على سبيل المثال أهمية قيام الخطة بالتشجيع على اعتبار حقوق الإنسان حقوقا مترابطة وغير قابلة للتجزئة وشاملة؛ والاعتراف بأهمية الثقيف في مجال حقوق الإنسان تحقيقا للديمقراطية، والتنمية المستدامة، وسيادة القانون، ولصالح البيئة والسلام؛ والتشجيع على تشخيص المشاكل المزمنة والحديثة المتعلقة بحقوق الإنسان، مما سيؤدي إلى إيجاد حلول تتفق ومقاييس حقوق الإنسان). وقد بينت هذه المبادئ التوجيهية أيضا مبادئ تنظيمية وتنفيذية (على سبيل المثال، التمثيل التعددي للمجتمع، وشفافية العمليات، والمساءلة العلنية، والمشاركة الديمقراطية)، كما بينت مبادئ من أجل الأنشطة التعليمية (مثل احترام وتقدير اختلاف الآراء والتشارك في التعليم والتعلم).

٢٠ - وتقرح المبادئ التوجيهية أيضا عدة خطوات من أجل وضع خطة عمل وطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية للثقيف في مجال

التقارير سنويا، عن طريق الأمين العام، إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقوق الإنسان تتناول فيها التقدم المحرز على جميع المستويات. وهي مكلفة أيضا، بإجراء هذا التقييم الشامل لمنتصف مدة العقد وإعداد تقرير نهائي في نهاية العقد.

١٥ - ونظرا للتجربة الطويلة التي اكتسبتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال التربية ومن خلال شبكاتها من المدارس، والنوادي، وكراسي حقوق الإنسان واللجان الوطنية المنتسبة لليونسكو، فإن هذه المنظمة مدعوة إلى القيام بدور مركزي في إعداد المشاريع وتنفيذها وتقييمها في إطار خطة العمل، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٦ - وطلبت إلى لجنة حقوق الإنسان أن تقوم، بالتعاون مع الدول الأعضاء، وهيئات رصد حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدة، وغيرها من الهيئات الملائمة والمنظمات غير الحكومية المختصة، بدعم جهود المفوض السامي في مجال تنسيق خطة العمل. ووجهت طلبات مماثلة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

١٧ - ويتعين على البرامج والأنشطة الدولية، بما في ذلك برامج وأنشطة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والحكومات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تدعم الجهود الوطنية والمحلية في مجال العمل على تحقيق أهداف العقد.

على الصعيد الوطني

١٨ - على الصعيد الوطني، استهدفت خطة العمل تحديد مراكز تنسيق وطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان تتألف من لجان وطنية مؤسسة لهذا الغرض أو من الهياكل والمنظمات الملائمة الموجودة، بدلا من ذلك. وقد كلف كل مركز من مراكز التنسيق هذه بتحديد الاحتياجات الوطنية

حكومية، و ٣ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و ٤ معاهد لحقوق الإنسان ومعاهد جامعية.

١ - الكيانات الوطنية وخطط العمل

٢٥ - أنشأت بعض الحكومات هياكل جديدة أو أسندت الى وكالات حكومية موجودة مهمة بدء برامج وطنية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان أو دعم هذه البرامج. وأنشئت أربع لجان وطنية معنية بالعقد بينما أسندت مسؤولية تناول قضايا العقد في بلدان أخرى الى وزارات العدل أو وزارات حقوق الإنسان.

٢٦ - ونظرت بعض الحكومات التي ردت على الاستبيان في ضرورة وضع خطة عمل للعقد؛ ووضعت الصيغة النهائية لخطين فعلا بينما لا زالت خطط أخرى في طور الإعداد. وتشمل هذه المجموعة الأخيرة كلا من خطط عمل وطنية مستقلة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وخطط عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان تضم التثقيف في مجال حقوق الإنسان كأحد عناصرها.

٢٧ - ويشير معظم الحكومات التي ردت على الاستبيان الى مشاركة مختلف أنواع المؤسسات في وضع خطط العمل الوطنية أو البرامج الوطنية لحقوق الإنسان. وتشمل هذه المؤسسات المنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية)، ومؤسسات الأمم المتحدة (مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ومنظمات دولية أخرى (مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية وأمانة الكمنولث).

٢٨ - ويدرك معظم الجهات غير الحكومية التي ردت على الاستبيان مبادرات الحكومات فيما يتعلق بالعقد، بما في ذلك إنشاء لجان وطنية. وقد قامت قلة من هذه الجهات ببحث الحكومات على سن قوانين تؤيد إنشاء هذه اللجان أو وضع

حقوق الإنسان (تشكل تحالفا واسعا لممثلي الهيئات الحكومية وغير الحكومية الملائمة)، وإجراء دراسة تقييمية للحد الأدنى والاحتياجات وتطوير الخطة، وتنفيذها وتقييمها.

ثالثا - استعراض السنوات الخمس الأولى: التجارب الوطنية

٢١ - في هذا الجزء، تقدم المعلومات حسب المناطق، وإن كانت قد جمعت على أساس كل بلد على حدة. والسبب في ذلك هو أن عملية الاستعراض تكشف أن المبادرات والأنشطة المحلية والوطنية المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان تميل إلى تناول المسائل التي تثير الاهتمام، والقضايا، والاحتياجات والأولويات على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، زادت هذه المبادرات المحلية والوطنية قوة وفعالية نتيجة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

٢٢ - أما المعلومات الواردة في الردود على الاستبيانات، والتي أكملت بيانات من مصادر أخرى، فتشكل أساسا متماسكا لصياغة التوصيات المعروضة في الجزء أدناه.

٢٣ - ونظرا لكون عدد الردود على الاستبيانات محدودا وبسبب الصعوبات التي ووجهت في التحقق من المعلومات الواردة، وإدراكا لما ينتج عن ذلك من عدم اكتمال صورة الجهود المبذولة، والإنجازات المحققة ومواطن القصور المتبقية في مختلف المناطق، فإن هذا الاستعراض لا يورد أسماء البلدان ومختلف الكيانات الوطنية، وإنما يركز على تحليل مقارن ومفاهيم للمعلومات التي جمعت.

ألف - أفريقيا

٢٤ - ورد من أفريقيا سبعة وعشرون ردا على هذه الاستبيانات. فمن مجموع ٥٣ حكومة تلقت الاستبيان، ردت ٧ حكومات. ووردت بقية الردود من ١٣ منظمة غير

خارج المنهج الدراسي (مثل نوادي اليونسكو). وبصفة عامة، ليست هناك أي دراسات تحليلية للنصوص أو تقييم لتدريس حقوق الإنسان في نظام التعليم الرسمي، لكن بعض الحكومات يشير إلى وجود خطط للقيام. يمثل هذا التقييم إلى جانب استعراض المناهج الدراسية. وأشارت هذه الجهات إلى وجود بعض المواد المتعلقة بالثقافة في مجال حقوق الإنسان متاحة للمدارس.

٣٢ - وعلى مستوى التعليم العالي، تنظم جامعات قليلة محاضرات في مجال حقوق الإنسان؛ وتقدم هذه المحاضرات بالأساس في كلية الحقوق في بعض الجامعات (وبخاصة الجامعات التي لها مراكز لحقوق الإنسان).

٣٣ - وقلة من الحكومات التي ردت على الاستبيان لها برامج تثقيفية في مجال حقوق الإنسان مخصصة للفئات المهنية. من بين هذه الفئات، أفراد الشرطة، وأفراد القوات المسلحة، وموظفو السجون، والمحامون، والمدعون العامون، والقضاة، وموظفو الدوائر الخارجية، واستفاد عدد قليل من المهنيين غير المحددين من بعض البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان؛ أما البرامج المخصصة لهؤلاء المهنيين قبل بدءهم العمل والبرامج المخصصة لموظفي قطاع الصحة، وموظفي شؤون الهجرة والصحفيين فهي نادرة جدا. وتستفيد الفئات الأخرى مثل المدرسين، والعمال، ومسؤولي النقابات، وأرباب العمل والعاملين في القطاع الاجتماعي من برامج قليلة جدا قبل العمل أو أثناءه.

٣٤ - وتقدم حكومات أقل برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لفائدة الفئات الأخرى المحتاجة؛ وتستهدف هذه البرامج، عندما توجد، (مع وجود اختلافات حسب البلدان) النساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص المعاقين واللاجئين، والأشخاص المشردين داخليا والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولا تستهدف

خطط عمل وطنية؛ وقدم بعض هذه الجهات توصيات إلى الحكومات في هذا الشأن. وشاركت جهات أخرى في الأنشطة الجارية في إطار خطة العمل الوطنية. وتدرك الحكومات في معظمها بدورها ما تقوم به المنظمات غير الحكومية من تنفيذ لبرامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٢٩ - ومن بين الجهات غير الحكومية التي ردت على الاستبيان، تعد الجهات التي تنفذ برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أو تعتزم وضع هذه البرامج أكثر من الجهات التي ليس لديها مثل هذه البرامج أو الخطط.

٢ - السياسة العامة والإطار القانوني

٣٠ - كثيرا ما تستدل الحكومات بوجود أحكام في الدستور أو في القانون الأساسي المتعلق بالتعليم بوصفها سندا تشريعيًا يؤيد تدريس حقوق الإنسان في التعليم الرسمي. غير أنه لا تشير أي حكومة لأي قانون أو سياسة متعلقين بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٣ - التنفيذ

٣١ - فيما يتعلق بالتعليم، تفيد الحكومات التي ردت على الاستبيان بأن المناهج الدراسية، من المرحلة السابقة للدراسة إلى مرحلة التعليم الثانوي، تشمل تدريس حقوق الإنسان. وتدرس مفاهيم وقيم حقوق الإنسان كجزء من مواضيع قيد التدريس مثل التربية الوطنية، والتربية الأخلاقية، والتاريخ، والدراسات الاجتماعية، وعلم الاجتماع والفلسفة، ولا وجود لأي مواضيع مستقلة تتعلق بحقوق الإنسان. وفي إطار التثقيف في مجال حقوق الإنسان كموضوع يدرس في المدارس، كثيرا ما يشار إلى الدستور، وإلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وتشير الحكومات التي ردت على الاستبيان أيضا إلى تنظيم أنشطة

٣٧ - وتتطلع حكومات ومنظمات غير حكومية عديدة في المنطقة إلى أن تقدم لها المنظمات الحكومية الدولية الدعم المالي وغيره لتنفيذ مشاريعها.

٤ - العقوبات و الاحتياجات

٣٨ - تواجه الحكومات والمنظمات غير الحكومية عددا من العقوبات في وضع برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها.

٣٩ - وما تذكره الحكومات عادة هو حاجتها إلى موارد بشرية مثل الأخصائيين في التوثيق والخبراء في التدريب وسواهم من الموظفين المناسبين. كما ثمة حاجة إلى المواد اللازمة لأنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان (مواد التعليم/التعلم/التدريب) ، وإلى معلومات بشأن كيفية الحصول عليها. وتذكر كذلك الحاجة إلى المنهجيات التعليمية الملائمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. والحكومات التي تعترزم وضع خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تعرب عن حاجتها إلى المساعدة الفنية في هذا الشأن. وشددت إحدى الحكومات على أنه يمكن تعزيز تثقيف الراشدين في مجال حقوق الإنسان عبر الشراكة مع النقابات العمالية.

٤٠ - وتشير الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى التمويل، وبخاصة توفر نظام تمويل طويل الأمد يكفل إحداث تأثير طويل الأجل في برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بوصفه حاجة لا بد منها.

٤١ - وتعرب المنظمات غير الحكومية عن الحاجة إلى إبداء الحكومات مزيداً من الإرادة السياسية من أجل وضع برامج عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها، والاضطلاع ببرامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان وسن قوانين تدعم هذا المجال وذلك تمشياً مع أهداف العقد. كما ترى أنه من الضرورة بمكان تحسين الشراكة بين الحكومات

فئات أخرى مثل زعماء الجماعات، والأقليات، والعمال المهاجرين، والسجناء، والأشخاص ذوي الفاقة.

٣٥ - وتقوم المنظمات غير الحكومية التي لها برامج بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان بأنشطة وتقديم مواد في هذا الشأن. وتقدم هذه المنظمات في معظم الأحيان برامج تثقيفية في مجال حقوق الإنسان إلى مختلف الفئات المحتاجة، وتنظم أيضا برامج هامة لتوعية الجمهور. ويشارك عدد قليل من هذه المنظمات في برامج تثقيفية في مجال حقوق الإنسان لفائدة الفئات الفنية مثل المدرسين وأفراد الشرطة؛ وتقدم إحدى المنظمات غير الحكومية برامج تثقيفية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد دون الإقليمي لفائدة النساء الأعضاء في البرلمان، والوزراء في الحكومة وواضعات السياسة الحكومية. وتشكل الندوات، والمؤتمرات، والتجمعات العامة (مثل المسيرات والتجمعات في الشوارع) والمباريات المنظمة لفئات محددة النماذج الرئيسية للأنشطة التي يجري الاضطلاع بها.

٣٦ - وتتعاون بعض المنظمات غير الحكومية مع المؤسسات الحكومية عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة والقيام بأنشطة التواصل عبر الشبكات. فهناك منظمات غير حكومية عديدة مرتبطة بمنظمات حكومية دولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتشارك هذه المنظمات غير الحكومية في تنفيذ مشاريع قطرية كما تشارك في المؤتمرات وحلقات العمل التي تنظمها هذه المنظمات الحكومية الدولية، التي تقدم قلة منها برامج تدريبية بواسطة مكاتبها الإقليمية. وفي إحدى الحالات، ذكرت أيضا الشراكة مع وكالات مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، والمجلس البريطاني.

وطنية تضم مختلف الوزارات ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. غير أن عددا كبيرا من الحكومات لم يبد بعد مثل هذه النية.

٤٥ - وفي البلدان القليلة التي أنشئت فيها لجنة وطنية، يبدو أن وزارات التعليم هي الجهات الأنشط، في حين يبدو أن وزارات أخرى، وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية على سبيل المثال (اللتان قد تكونان، مثلاً، مسؤولتين عن تدريب المسؤولين عن أعمال القانون والمساعدين الاجتماعيين) تعتبر العقد أقل صلة بمهامها.

٤٦ - وفي عدد من البلدان التي لم تُنشأ فيها لجنة وطنية، تولت المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان مسؤولية تنسيق وضع أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والتشجيع عليه. وكثيراً ما وضعت هذه الكيانات برامج تدريب في مجال حقوق الإنسان لمجموعات المهنيين ومنها المنظمات غير الحكومية؛ وفي عدد ضئيل من البلدان، عملت المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان على انفراد ولم تُشرك الأكاديميين، ولا الكيانات غير الحكومية ولا غيرها من جهات المجتمع المدني الفاعلة الأخرى.

٤٧ - وقلة قليلة من الحكومات في المنطقة استحدثت إما خطط عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أو خططاً وطنية شاملة في مجال حقوق الإنسان تتضمن عنصراً تثقيفياً. بيد أن هناك على الصعيد الوطني جهات فاعلة مختلفة كانت تنفذ برامج إما مخصصة أو منسقة جزئياً. وفي غياب خطط حكومية استباقية، تعمل المنظمات الحكومية على وضع عدد كبير من المبادرات المحلية والوطنية الموجهة إلى مجموعات مختلفة؛ وفي عدد من البلدان، أنشئت شبكات من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية الوطنية

والمنظمات غير الحكومية لدعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ودعم الحكومات استخدام وسائل الإعلام لترويج حقوق الإنسان. كما يلزم زيادة فعالية الشبكات الإقليمية التي تضم المنظمات الحكومية الدولية (يرد كمثال على ذلك شبكة المنظمات غير الحكومية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الجنوب الأفريقي).

٤٢ - وأعلن عدد قليل من المنظمات غير الحكومية أن الأمية والثقافات والقيم التقليدية وعدم الاستقرار السياسي وفي المقام الأول الفقر، تشكل عوائق تحول دون الاضطلاع بأعمال التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وذكرت إحدى المنظمات غير الحكومية، أنه كما تفضي برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى تحرير الإنسان، لا بد من أن ترتبط باحتياجات المستفيدين النهائيين الأساسية.

باء - الأمريكتان

٤٣ - ورد من الأمريكتين ٤٥ رداً على الاستبيان. ومن أصل الحكومات الـ ٣٥ التي استلمت الاستبيان، أرسلت ٧ حكومات رداً غير أن ٤ منها فقط ملأت الاستبيان بصورة مكثفة وقدمت معلومات أكثر عمقاً. وبالنسبة للمؤسسات الوطنية الإقليمية لحقوق الإنسان، أرسلت ٨ منها رداً؛ غير أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار أن ٤ منها تتخذ من بلد واحد مقراً لها. وأرسلت ردها منظمة إقليمية واحدة ولجنة وطنية واحدة من لجان منظمة اليونسكو. وقدمت المنظمات غير الحكومية أعلى عدد من الردود، إذ أن ٢١ مما مجموعه ٤٤ منظمة أرسلت رداً. كما أرسلت رداً ٧ معاهد وجامعات.

١ - الكيانات الوطنية وبرامج العمل

٤٤ - إن قلة قليلة فقط من الحكومات في المنطقة أنشأت لجاناً وطنية معنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأشار عدد منها إلى أنه سيضطلع في العام القادم بمهمة إنشاء لجنة

والخلفية بغرض تنسيق أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

٢ - السياسة العامة والإطار القانوني

٤٨ - لم تضع معظم البلدان في المنطقة سياسات تتصل بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان ولم تعتمد أي قوانين تقتضي إدراج مسألة حقوق الإنسان في تعليم الأطفال والشباب والراشدين. ونفذ بلدان من البلدان القليلة التي

قامت بذلك، مؤخراً عمليات سلمية وتلقيا من الأمم المتحدة دعماً مكثفاً لوضع إطار قانوني وطني جديد يدمج التزامات حقوق الإنسان وتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان لمختلف قطاعات المجتمع.

٤٩ - وفي حالة أخرى، لم تساهم الجهود الوطنية التي بذلتها إحدى الحكومات، بالتعاون الوثيق مع إحدى المنظمات غير الحكومية، فقط في وضع السياسات العامة

لإدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع المناهج الدراسية وتدريب الشرطة وإنما أيضاً في تعزيز العمل الذي تضطلع به البلدان المجاورة وذلك عبر تبادل الخبرات التي اكتسبت من وضع سياسات عامة جديدة وتنفيذها.

٣ - التنفيذ

٥٠ - تنفذ بلدان عديدة عمليات إصلاح للمناهج الدراسية الرسمية واختارت هذا السبيل لإدراج مسألة حقوق الإنسان في نظام التعليم الرسمي، بما في ذلك تنقيح الكتب المدرسية. وأدرج معظمها مسألة حقوق الإنسان في مناهج التعليم الثانوي، وعلى درجة أقل، في التعليم الابتدائي ومرحلة ما قبل المدرسة. وفي أغلب الأحيان، أُدمج تعليم مسألة حقوق الإنسان في الموضوعات كافة، إذ تشمل جميع المناهج (بدون قصر تعليم مسألة حقوق الإنسان على موضوع واحد، مثل التربية المدنية أو التربية الأخلاقية).

٥١ - ويتبدى من المعلومات المتاحة أن الجهود التي تُبذل بغرض ترسيخ تدريب أصحاب المهن والراشدين بشكل عام قبل الخدمة وأثناءها على مسألة حقوق الإنسان محدودة عددياً مقارنة بالجهود التي تستهدف الأطفال والشباب. فعلى سبيل المثال، أفاد بلد واحد فقط عن استحداثه برنامج تدريب على مسألة حقوق الإنسان يستهدف الجيش، وذلك عن طريق مكتب حقوق الإنسان الكائن في وزارة الدفاع.

٥٢ - إن سلسلة الأنشطة التي نُفذت خلال العقد طويلة وامتدت من عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات العامة إلى مسابقات رسوم للأطفال والتظاهرات الثقافية والمسيرات العامة، إلى إصدار مواد كتابية أو سمعية بصرية بعدة لغات محلية. كما تم إصدار مواد ترويجية (كتيبات، وملصقات جدارية، ولواصق وغيرها) ومنشورات وتوزيعها.

٥٣ - ويبدو أن الاحتفال في عام ١٩٩٨ بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أدى دور الحافز لعدد واسع من الأنشطة. وفي عدد قليل من البلدان، أفضت هذه الأنشطة إلى وضع الحكومة عدداً من البرامج المتنوعة؛ غير أنها لم تُترجم دائماً إلى تخطيط طويل الأجل.

٥٤ - وتقوم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية بتنظيم معظم أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وغالباً ما تعمل هذه المنظمات والمؤسسات مع مختلف المجموعات المستهدفة، التي يحددها الهدف الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه. ومن هذه المجموعات، المسنون والسكان الأصليون، والنساء، واللاجئون، والأطفال، والجمعيات الإسلامية.

٤ - العقبات والاحتياجات

٥٥ - ذُكر في جميع أنحاء المنطقة أن غياب الإرادة السياسية ومحدودية الموارد والافتقار إلى المعارف والفهم في

ووضع المناهج الدراسية وقيام مجموعات محترفة برئاسة بتطبيق حقوق الإنسان عمليا. كما أن هناك حاجة إلى الوسائل التي تستهدف الأميين والفئات المهمشة (من الشباب والراشدين). وينبغي استحداث استراتيجيات توزيع أوسع وأكثر فعالية وتنفيذها. ويتعين إيلاء مزيد من الاهتمام للتثقيف في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.

٦٠ - كما اعتُبر أن تطوير الكيانات الحكومية وغير الحكومية التنظيمي يتطلب مزيدا من التعزيز. وينبغي في هذا الميدان توفير التدريب كجزء من البرامج الرامية إلى إنشاء أنظمة تعليمية آمنة وإلى تطوير ممارسات تنظيمية تقوم على المزيد من الشفافية والتشارك.

٦١ - وطلبت أغلبية الجهات التي أرسلت ردودها (الحكومات والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية) المشورة الفنية من المفوضية لوضع خطط العمل الوطنية وتقديم الخبرة لتنفيذها؛ كما طُلب الدعم من المفوضية لإقامة شبكات وطنية من المدرسين في مجال حقوق الإنسان.

٦٢ - وأتت كل جهة تقريرا من الجهات التي أرسلت ردودها من المنطقة على ذكر الحاجة إلى الموارد المالية. وأعظم تحد تواجهه الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية هو الاستمرارية المالية.

٦٣ - وثمة حاجة إلى وسائل التقييم، التي تشمل المؤشرات اللازمة لقياس الأثر كماً وكيفاً؛ كما أن إضفاء الطابع المهني على خبرة التقييم هام أيضا لأنه يساهم في تحسين ممارسات التخطيط والإبلاغ. وينبغي أن يُرفق تطوير أدوات التقييم ببرامج تدريبية مخصصة لقطاعات رئيسة بحيث يتسنى انتشار استخدام مثل هذه الوسائل بأوسع وأسرع طريقة ممكنة.

مجال مسائل حقوق الإنسان تشكل كلها عراقيل تحول دون وضع برامج تدريبية وتثقيفية دائمة في مجال حقوق الإنسان. وفي بعض البلدان، أدى عدم الاستقرار السياسي، والفساد، وتحذر الفقر والامية إلى جعل مهمة إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان أكثر صعوبة وفي الوقت نفسه أكثر إلحاحا وضرورة.

٥٦ - واعتُبر عجز الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية عن إقامة الشراكات إحدى العقبات الرئيسية. إلا أنه في البلدان التي بدأت فيها بإزالة هذه العقبة وإرساء التحالفات بين المجتمع المدني والحكومات، يبدو أن عدد الأنشطة الدينامية والمتنامية التي تُنفذ للتثقيف في مجال حقوق الإنسان يتعاظم. ويلزم إقامة المزيد من التعاون وتوسيع نطاق تبادل الخبرات والتجارب لتحسين استخدام الموارد المتاحة وتكثيف الجهود؛ كما يلزم عقد ندوات متنوعة لتشجيع الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية على السعي لإقامة الشراكات وبذل جهود مشتركة.

٥٧ - ومن الضروري أن يتم في المنطقة بكاملها وعبر وسائط الإعلام إطلاق حملات واسعة النطاق للتوعية بحقوق الإنسان بغية خلق مشاعر التعاطف مع مسائل حقوق الإنسان وفهم ماهيتها.

٥٨ - وثمة طلب على مجموعة أكبر من أهل الخبرة العارفين بمسائل حقوق الإنسان والقادرين على تدريب غيرهم. وعليه، هناك حاجة ملحة لتنفيذ برامج تدريبية دائمة ومنتظمة. وينبغي إعداد أبحاث عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ومسائل حقوق الإنسان لتكامل تنفيذ مثل هذه الأنشطة التدريبية.

٥٩ - وبصفة إجمالية، أعربت الجهات التي أرسلت ردودها عن الحاجة إلى المزيد من الوسائل التعليمية، لا سيما المتعلق منها بالجوانب المنهجية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان،

جيم - منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٦٤ - وورد من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٤ رداً على الاستبيان. وردت أربع حكومات من بين الحكومات الستين التي وجه إليها الاستبيان. أما باقي الردود فتألفت من تسع ردود من مؤسسات وطنية و ٢٣ من منظمات غير حكومية و ١٢ من مؤسسات معنية بحقوق الإنسان و جامعات و ٣ من لجان وطنية لليونسكو ومؤسسة حكومية واحدة.

١ - الكيانات الوطنية وخطط العمل

٦٥ - اتخذ عدد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خطوات لتوفير الدعم القانوني والمؤسسي للعقد. فأسست ٤ بلدان لجاناً وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بينما أوكلت بعض الحكومات الأخرى زمام القيادة في هذا الشأن لمؤسسات أخرى، مثل وزارات العدل والتربية والتعليم ومؤسسات حقوق الإنسان. ولم يرتبط وجود اللجان الوطنية أو الوكالات الرائدة بالضرورة بوضع خطة عمل وطنية لتعليم حقوق الإنسان. فلم يعتمد سوى بلدين هذه الخطة حسبما ورد؛ وما زال أحد البلدان التي لديها لجنة وطنية في مرحلة إعداد الخطة.

٦٦ - وتفاوتت درجة مشاركة القطاع غير الحكومي في اللجان الوطنية القائمة أو المزمع تأسيسها. ويبين رد البلد الوحيد الذي أرسل معلومات عن تكوين لجنته الوطنية أن لديه تمثيلاً غير حكومي (٦ أعضاء من مجموع الأعضاء الـ ١٤) و جنسائي (٥ أعضاء من النساء) كاف. وورد أن لجنة وطنية أخرى تضم في عضويتها ممثلين عن قطاع الأعمال التجارية والمنظمات المجتمعية.

٦٧ - وما زال بعض البلدان عاكفاً على إعداد خطط عمل وطنية. وتشير بعض الردود إلى الدعم المقدم من المنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة العمل الدولية واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع هذه

الخطط. ولم يكتف أحد البلدان باعتماد خطة عمل وطنية، بل وضع أيضاً ٢٦ خطة على صعيد الحكومات المحلية؛ وتأسست لجان محلية في ٣٢ مقاطعة، وتعمل هذه اللجان على تعزيز الأنشطة ذات الصلة في إطار مستقل عن أنشطة الحكومة المركزية.

٦٨ - ولا تشارك المنظمات غير الحكومية في معظم البلدان في وضع خطط العمل الوطنية، ولكنها تنهض بدور في تنفيذها؛ فمنها ما هو ممثل بين أعضاء اللجان الوطنية. وقد أعربت الحكومات التي تعتزم وضع خطة عمل وطنية عن تأييدها لإشراك المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات في عملية إعداد الخطط.

٢ - السياسة العامة والإطار القانوني

٦٩ - تستند معظم البلدان على أحكام الدستور وقوانين التعليم العام كأسس قانونية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس. فلا توجد بعد قوانين خاصة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإن كانت عدة بلدان تبحث هذا الخيار. ولدى أحدها أمر تنفيذي قائم يقضي بتعليم حقوق الإنسان في جميع مراحل نظام التعليم. بينما يطبق بلد آخر سياسة وطنية لتعليم عدم التمييز للطلاب، وهي سياسة كان قد اعتمدها قبل فترة طويلة من العقد، ومؤخراً، اعتمد سياسة لوضع خطة العمل الوطنية موضع التنفيذ. كما اعتمد بلد آخر في الآونة الأخيرة سياسات تدعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس مثل حظر العقوبات البدنية وعدم إلقاء القبض على المدرسين دون موافقة ناظر المدرسة وإدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنهج الدراسي.

٣ - التنفيذ

٧٠ - لا توجد حتى الآن أنباء تلقي ضوءاً كافياً على مدى التقدم الذي أحرزته الحكومات في تنفيذ خطط العمل الوطنية القائمة أو أية برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

٧٣ - ومن المسلم به أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تنهض بدور كبير في الأنشطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بإعداد المواد التعليمية اللازمة لهذا الغرض وبإشراك الموظفين الحكوميين في حلقات عمل عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان بتقديم الأفكار لوضع خطط عمل وطنية ووضع برامج توعية بحقوق الإنسان تخاطب الجمهور العام. وتدير إحدى المؤسسات الوطنية برنامجا إقليميا عريض النطاق يشمل التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ولكن التعاون بين المؤسسات الوطنية والوكالات الحكومية الدولية ليس منتظما.

٧٤ - وقد كونت الهيئات الحكومية (لا سيما وزارات التربية والتعليم) والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية شراكات في إطار مشروعات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في عدة بلدان.

٧٥ - وتنهض المنظمات غير الحكومية بدور بالغ النشاط في تعزيز العقد؛ وقد أبرزت بعض المؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية ضرورة تعزيز العقد على الصعيد الوطني بالتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ كذلك توزع المنظمات غير الحكومية مطبوعات تروج للعقد في المنطقة. وقد وضعت بعض المنظمات غير الحكومية برامج تدريبية وإعلامية (إذاعية وتلفزيونية)، ولكن يوجد أيضا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي لا تنظم أية أنشطة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٤ - العقبات والاحتياجات

٧٦ - أعربت الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات عن احتياجات مماثلة فيما يتعلق بتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

في المنطقة. وقدم بلدان معلومات عن برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان الموجهة إلى الجماعات المهنية. وتشير تقاريرهما إلى المعلمين والمحامين والقضاة من بين الجماعات المهنية وإلى النساء من بين الجماعات الأخرى التي في حاجة إلى المساعدة.

٧١ - وفيما يتعلق بالتعليم الرسمي، أدرجت مناقشات حول حقوق الإنسان في المواد الدراسية الحالية مثل الدراسات الاجتماعية أو الجغرافية أو التاريخ أو اللغات أو "حبرات الحياة؛ وقد أشير إلى الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل باعتبارها مصادر يستمد منها مضمون مناهج تعليم حقوق الإنسان في المدارس. ويعمل عدد من البلدان في المنطقة على إدراج التثقيف في مجال حقوق المدارس في النظام التعليمي. وفي هذا الصدد تجري مراجعة للمناهج الدراسية والكتب الدراسية والمواد التعليمية وبرامج تدريب المعلمين. كما يتعلم الطلاب أيضا بعضا من جوانب حقوق الإنسان من خلال الأنشطة القائمة خارج المقرر الدراسي مثل الممارسات الانتخابية ومسابقات كتابة المقالات أو الخطب أو الشعارات. وقد استشهد بمشاركة المدارس في مشروع شبكة المدارس المنتسبة الذي تنهض به اليونسكو ولعبة القرية العالمية التي وضعتها اليونيسيف كنموذج لتعليم حقوق الإنسان في المدارس. وأفادت بعض الحكومات بأن تقييم تعليم حقوق الإنسان في المدارس (المرحلتان الابتدائية والثانوية أساسا) يجري من خلال نظم التقييم الاعتيادية ويشمل هذا في حالة واحدة مجالس الأبوين والمعلمين التي تعقد بصفة نصف سنوية.

٧٢ - وعلى صعيد التعليم العالي، أدرجت الجامعات في بعض البلدان حقوق الإنسان في مناهجها الدراسية.

آسيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

دال - أوروبا

٨١ - كانت أوروبا صاحبة النصيب الأوفر في الردود على الاستبيانات (٦٥)، حيث ردت ١٧ حكومة من الحكومات الثلاثة والأربعين التي تلقت الاستبيان، وإن لم تستوف الإجابة على جميع أسئلة الاستبيان إلا ١١ منها. كذلك ردت تسع مؤسسات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية وطنية و ١٣ مؤسسة وجامعة.

١ - الكيانات الوطنية وخطط العمل

٨٢ - تبين أن لدى أقل من ثلث الحكومات المحيية لجان للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأن هذه اللجان حيثما وجدت تركز بوجه عام على الإبقاء على التوازن بين الجنسين وإشراك خليط من الخبراء الحكوميين وغير الحكوميين والمستقلين في عملها، ومنها لجنة كانت قد تأسست قبل أكثر من عشر سنوات من إعلان العقد. كما أن إحداها كانت قد أنشئت للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثم تحولت في الفترة اللاحقة إلى واحدة من أنجح المؤسسات العاملة في هذا الميدان من حيث السعي لتحقيق غايات وأهداف العقد و خطة عمله.

٨٣ - وفي معظم الحالات اشتملت ولاية اللجان الوطنية على إعداد خطة عمل من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد استطاعت هذه اللجان أن تنهض بدور أكثر فاعلية في الحالات التي حُددت اختصاصاتها فيها بقدر أكبر من الدقة وأضيفت إلى ولايتها في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في قطاع التعليم الرسمي اختصاصات محددة بذلك التثقيف فيما يتصل بقضايا العنصرية والأجانب والمرأة والطفل. وفاعلية هذه اللجان مرتبطة ارتباطا وثيقا بتنوع

٧٧ - وهناك حاجة إلى معلومات عن خطط العمل الوطنية القائمة أو خطط العمل النموذجية وكذلك إلى الدعم من الوكالات الحكومية الدولية في وضع هذه الخطط ومساعدتها على توفير الدعم المالي المناسب . كذلك يتطلب الأمر نشر بحوث ودراسات ميدانية عن حقوق الإنسان، ودراسات للمناهج من أجل الارتقاء بنوعية تدريب المدربين وإعداد برامج تعليمية خاصة لمناهضة العنصرية.

٧٨ - وأبرزت الردود وجود نقص في الدعم المالي والمعدات. والحاجة تدعو إلى إعداد برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تخاطب العاملين في المؤسسات المعنية والجمهور العام وكذلك إعداد برامج طويلة الأجل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل قطاعات محددة. والحاجة قائمة داخل نظام التعليم الرسمي لدعم المعلمين ومساندة التغييرات في البيئة المدرسية. ومن الاحتياجات المقرر ضرورة توفير الدعم الفني لإسداء المشورة وإقامة الروابط بين معلمي حقوق الإنسان وكذلك تهيئة بيئة قانونية مواتية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٧٩ - ومن الأمور التي رُئي أنها تقتضي أيضا اهتماما خاصا نشر الوعي ببعض القضايا المحددة مثل العلاقة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان والسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمفهوم تكافؤ الفرص.

٨٠ - ومن المطلوب أيضا تحسين الروابط القائمة بين الكيانات الوطنية (الحكومية وغير الحكومية) والمنظمات الحكومية الدولية وكذلك التعاون والتشاور والمشاركة في أنشطة الدعوة في ميدان حقوق الإنسان. وفي غيبة آليات إقليمية لحقوق الإنسان، تردد القول بأن الأمر يتطلب التماس الفرص في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومحفل منطقة جنوب المحيط الهادئ ومنظمة وزراء التربية والتعليم لبلدان جنوب شرقي

التشريعات في معظم البلدان، موجهة أساسا لمرحلي التعليم الابتدائية والثانوية؛ غير أن هذه التشريعات أقل انتشارا بالنسبة لمرحلة ما قبل المدرسة، وتكون معدومة في معظم الحالات بالنسبة للمستوى الجامعي. وفي حالة عدم توفر التشريعات، تغطي الإجراءات الإدارية مهمة التعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٣ - التنفيذ

٨٨ - فيما يتعلق بالتعليم الرسمي في المدارس والكليات، أبلغت حكومة واحدة فقط أنها أدجعت التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع المراحل: مرحلة ما قبل المدرسة، المرحلة الابتدائية، والمرحلة الثانوية. وتشير ردود معظم الحكومات إلى أن هذا الإدماج قد تم في بعض المستويات - ولا سيما في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وتشير الردود كذلك إلى أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان نادرا ما يتم خلال كل سنة دراسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ولكنه موجه إلى فئات عمرية محددة.

٨٩ - وازداد الوعي خلال العقد بالحاجة إلى مراجعة الكتب الدراسية، وتطوير المناهج، وتدريب المعلمين. ويبدو أن هذا الجهد تضطلع به معظم البلدان؛ وقد تم في بلد واحد إنشاء "مركز خدمة" للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس، وهذا المركز مسؤول عن تقديم المشورة المطلوبة إلى جميع المدرسين بصفة منتظمة. بيد أنه لم تُشرع معظم البلدان في العمل بعد.

٩٠ - وقد أُشير أيضا إلى وجود عدد كبير من الأنشطة تتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان خارج نطاق التعليم الرسمي، ومن الأمثلة على ذلك: الحملات التي تستهدف رفع مستوى الوعي العام والحملات الإعلامية، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والدورات التدريبية (وأهم ما تشمله تدريب المدرسين)، واستخدام وسائل الإعلام غير

دروب الشراكة وكذلك عدد الوزارات الضالعة في عملها. وفي عدد غير قليل من الحالات رسمت إجابات المنظمات غير الحكومية صورة مختلفة عن الصورة التي رسمتها لها الهيئات الحكومية المناظرة في إجاباتها وأقل بهاء منها. وفي معظم الحالات التي أنشئت فيها لجان أهدت زمام المبادرة وزارة (في الغالب الأعم وزارة التربية والتعليم). ولكن دور المنظمات غير الحكومية كان بوجه عام هاما وفي بعض الحالات حاسما في مجالي الدعوة والسعي لكسب التأييد.

٨٤ - وتشير تجربة المناطق بوجه عام إلى وجود أشكال مختلفة لمراكز التنسيق الوطنية، وأن لوجودها أثرا إيجابيا على التثقيف في مجال حقوق الإنسان. غير أن النموذج الرسمي للجنة الوطنية المحدد في المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة استيعب عنه بكيانات أخرى تنحو أكثر نحو الطابع غير الرسمي.

٨٥ - ويجري العمل على تأسيس لجان وطنية ووضع خطط عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في بعض البلدان التي لا يوجد بها مركز تنسيق وطني. وقد كُلفت في إحدى الحالات شبكة من منسقي حقوق الإنسان (منسق في كل وزارة)، بدراسة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل الوزارات وفيما بينها مع السعي لتحقيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقوى الفاعلة الأخرى بشأن مشروعات محددة بحسب الجمهور المستهدف.

٨٦ - لا يوجد سوى عدد قليل جدا من خطط العمل الوطنية الخاصة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان سواء بتلك الصفة أو كجزء من خطة شاملة لحقوق الإنسان.

٢ - السياسة والإطار القانوني

٨٧ - تمتلك بلدان قليلة في المنطقة إطارا تشريعا شاملا للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. بيد أنه توجد بعض

٩٤ - وتشمل الاحتياجات المحددة الموارد المالية والبشرية والتقنية، ومواد التدريب، والمنهجيات، (لا سيما فيما يتعلق بتقييم التثقيف في مجال حقوق الإنسان) والمعدات الملائمة. وتشمل قائمة احتياجات أخرى تعزيز التنسيق، والتعاون، وإقامة الشبكات.

٩٥ - وأشير أيضا في الردود إلى أهمية تقييم احتياجات التثقيف في مجال حقوق الإنسان في قطاعات معينة (ومنها على سبيل المثال، الأقليات، والعمال، والسكان الأصليون) أو فيما يتعلق بمسائل وممارسات معينة (مثل العنصرية، التمييز).

هاء - التوجهات المشتركة بين الأقاليم

٩٦ - يكشف التحليل الشامل للمعلومات التي تم جمعها في إطار استعراض منتصف المدة عن عدد من التوجهات في جميع الأقاليم. وتثير هذه التوجهات مسائل مهمة يمكن أن تؤثر في التنفيذ الفعال لبرامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويلاحظ في هذا الصدد ما يلي:

(أ) تقوم بمهام التثقيف في مجال حقوق الإنسان مجموعة متنوعة كبيرة من الكيانات الوطنية. وتباين فعالية أنشطتها إلى حد كبير؛

(ب) وتوجد أنشطة كثيرة تتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، خارج خطط العمل الوطنية. وهناك ارتباط قوي بين مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة في وضع خطة معينة وفعالية تنفيذ تلك الخطة؛

(ج) ويبدو أن عددا كبيرا من الأنشطة المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تم استعراضها تتمثل في جهود متقطعة تحظى بقليل من المتابعة أو لا تتابع إطلاقا، ومن الأمثلة على ذلك المؤتمرات وحلقات البحث التي تفتقر إلى استراتيجية شاملة قد يؤدي التشكيك في ذلك إلى تأثيرها على المدى الطويل؛

المقروءة لأغراض الاتصالات، والموسيقى، ومسرح الشارع، والفنون الاستعراضية. بيد أن الردود الواردة تحت عنوان الفرص تشير إلى أن هناك إمكانيات أخرى كثيرة لم تستخدم بعد. وتشير أيضا الردود إلى انخفاض معدلات المساعدة الفنية، وأنه في الوقت الذي يتم فيه بعض التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، فمن الواضح أن المجال لا يزال يتسع لإقامة تعاون أكبر.

٩١ - ويبدو أن المسائل المتعلقة بالتمييز، والعنصرية، والأقليات، والإنصاف بين الأجيال وداخل الجيل الواحد، ونوع الجنس، والشباب، وتسوية الصراعات، لا تزال محط اهتمام كل من المنظمات غير الحكومية والحكومات. ولا تزال حقوق التلاميذ ومدى إنصاف النظام التعليمي تشكل مصدر قلق.

٩٢ - وأبلغ أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يشمل المسؤولين عن تنفيذ القانون، وإقامة العدل، وموظفي السجون، وبدرجة أقل الموظفين العاملين في الوزارات ذات الصلة بالاقتصاد والرفاه الاجتماعي.

٤ - العقبات والاحتياجات

٩٣ - إن جميع العقبات التي تواجه في الأقاليم الأخرى تواجه أيضا في أوروبا. وهي تشمل مجموعة العوائق المألوفة التي هي نقص الموارد، والإرادة السياسية، والتكنولوجيا، وعنصر الزمن. وأشير في إحدى الردود، إلى التأكيد على اكتساب المعارف، دون الاهتمام بتنمية شخصية الطالب واتجاهاته بوصف ذلك عقبة في التعليم الرسمي. وتضمن رد آخر الإشارة بصورة إيجابية أكثر إلى إحراز تقدم في التثقيف في مجال حقوق الإنسان يتمثل في التحول من "اكتساب المعرفة، إلى تعلم الممارسة إلى تعلم العيش مع الآخرين إلى تعلم أن نكون".

(ح) ولا يزال التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تدريب الفئات الفنية السابق للخدمة وأثناء الخدمة محدودا جدا. وعلى وجه الخصوص، يحتاج الموظفون الحكوميون إلى أن يكونوا على دراية بجميع الإصلاحات القانونية، لا سيما المهتمين منهم بحقوق الإنسان. وفي حين أبلغ عن تقديم بعض التدريب على حقوق الإنسان للموظفين العاملين في مجالات إنفاذ القانون، وإقامة العدل، وموظفي السجون، فإن الموظفين العاملين في الوزارات ذات العلاقة بالاقتصاد والرفاه الاجتماعي يتلقون تدريبا أقل، على الرغم أنهم بحاجة إلى فهم ومعرفة كافيين لممارسات حقوق الإنسان لتطبيقها في أنشطتهم المهنية اليومية.

رابعا - استعراض السنوات الخمس الأولى: الخبرات الدولية

٩٧ - يتضمن هذا الفرع تحليلا للردود الواردة على الاستبيانات التي وزعتها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وهو يركز على مساهمة منظومة الأمم المتحدة، انطلاقا من الدور المحدد الذي أسندته إليها الجمعية العامة التي دعت، عند إعلانها للعقد، "الوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة إلى الإسهام كل في ميدان اختصاصه، في تنفيذ خطة عمل" العقد. وقد سبق للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣) أن حث "جميع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة، التي تشمل أنشطتها حقوق الإنسان، على التعاون بهدف تعزيز أنشطتها وترشيدها وتبسيطها"^(٩).

٩٨ - وفي نطاق هذا الاستعراض جاءت ردود من ١٦ منظمة حكومية دولية فقط (تنتمي جميعها إلى منظومة الأمم المتحدة، باستثناء واحدة فقط)، من أصل ٤٢ منظمة وجه إليها الاستبيان؛ ومن ثم فإن المعلومات المقدمة قد أكملت بالبيانات التي جمعت من مصادر أخرى. وفضلا عن ذلك،

(د) ولا تشير الردود إلى وجود ارتباط واضح بين التشريع الذي يدعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان وبين المعدل الفعلي لأنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وركزت الجهات المحيية في ردودها بشكل حصري على القوانين التي تتعلق بإنشاء ولاية والالتزام بالقيام بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ غير أن هناك عدة قوانين أخرى على درجة كبيرة من الأهمية. وقد تقيّد القوانين التعليم؛ أو تبرر التمييز في الحصول على التعليم. أما القوانين التي تقيّد حرية وسائط الإعلام والقوانين التي تقيّد نشاط المثقفين في مجال حقوق الإنسان أو تقمع المدافعين عن حقوق الإنسان فإنها تكتسي أهمية حاسمة أيضا؛

(هـ) وباستثناء بلد واحد، لم تتضمن الردود الإشارة إلى معاملة موضوع حقوق الإنسان كمادة دراسية مستقلة في المدارس. وبرامج المعاهد المتخصصة في مجال حقوق الإنسان هي الوحيدة التي تعتبر موضوع حقوق الإنسان فرعاً دراسياً مستقلاً على المستوى الجامعي؛

(و) وازداد خلال العقد الوعي بإمكانات التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية. بيد أن الأمثلة المتوفرة حتى الآن تشمل بشكل رئيسي الأنشطة المقتصرة على المدارس نفسها. أما إمكانات الأنشطة الخارجة عن المناهج التي تنطلق من المدرسة لتصل إلى المجتمع المحلي والأسرة فلا تزال مستغلة استغلالاً ناقصاً إلى حد كبير؛

(ز) ولا يزال من النادر جدا إجراء تقييم للأنشطة المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، فإن تقييم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس يتم فقط كجزء من عملية التقييم العادية داخل المدارس وفي نطاق وزارات التعليم، وليس باعتباره مسألة مستقلة؛

الأنشطة التعليمية والتدريبية وتسهيل تبادل المعلومات، في إطار برنامج التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) تقديم الدعم للمبادرات الشعبية، من خلال المشروع (لنساعد معا المجتمعات المحلية)، الذي يهدف إلى تقديم العون المالي إلى المنظمات والأفراد الذين يقومون بأنشطة تتعلق بحقوق الإنسان في المجتمعات المحلية؛

(د) تطوير المواد التعليمية، والإعلامية والتدريبية؛

(هـ) نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عالميا - وتتوفر قاعدة بيانات تحتوي على نسخ من الإعلان بأكثر من ٣٠٠ لغة، وذلك بموقع المفوضية على شبكة الإنترنت^(١٢)، وبفضل هذا المشروع، منحت المفوضية جائزة غينيس للأرقام القياسية العالمية عن وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتبارها الوثيقة التي ترجمت إلى أكبر عدد من لغات العالم.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١٠٢ - وكما كان متوقعا في خطة عمل العقد، فقد زاد التعاون بين اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال السنوات الخمس الأولى من العقد. ونفذت المفوضية واليونسكو ثلاثة مشاريع مشتركة على الصعيد العالمي نشر الإعلان العالمي في المدارس على نطاق واسع، ١٩٩٧؛ ونشر المبادئ التوجيهية لوضع خطط العمل الوطنية المتعلقة بالثقافة في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٨؛ والدراسة الاستقصائية العالمية عن المواد التعليمية والمنظمات والبرامج في مجال حقوق الإنسان، ٢٠٠٠. كما زادت كثيرا المشاورات بشأن الأنشطة الخاصة.

١٠٣ - وضمن الإطار، تركز اليونسكو مساهمتها في العقد على المجالات الثلاثة التالية:

جاءت ردود من ٤٠ منظمة غير حكومية عرفت نفسها بأنها "دولية".

ألف - منظومة الأمم المتحدة

١ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان^(١٠)

٩٩ - منحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار العقد دورا مزدوجا، الاضطلاع بدور تنسيقي عام، والمسؤولية عن التنفيذ المباشر لبعض الأنشطة المبينة في الخطة.

١٠٠ - وقامت المفوضية في دورها التنسيقي، بنشر المعلومات المتعلقة بالعقد والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، من خلال الإجابة على الاستفسارات ذات الصلة، على أساس يومي، والتي ترد من جميع الجهات الفاعلة في نطاق العقد. وتمت إنشاء صفحة خاصة بالعقد لموقع المفوضية على الشبكة الدولية "الإنترنت"، يتم استكمالها دوريا^(١١). وتعد التقارير السنوية الموجهة إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقوق الإنسان حول تنفيذ خطة عمل العقد على أساس المعلومات الواردة من الجهات الفاعلة الرئيسية في إطار العقد، بناء على طلب المفوضية. وتعمل المفوضية بنشاط على تشجيع وتنظيم الأنشطة التربوية الدولية، والإقليمية، والوطنية المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تنفذ في إطار العقد، وتشارك فيها، وتسدي المشورة بشأنها.

١٠١ - وركزت المفوضية في دورها التنفيذي على الإجراءات الرئيسية التالية إسهاما منها في تحقيق أهداف العقد:

(أ) إنشاء شراكات مخصصة، ضمن مشاريع محددة، مع وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومع الجهات الفاعلة الأخرى؛

(ب) تعزيز القدرات الوطنية فيما يتصل بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تنظيم

حقوق الإنسان. وأدرجت إدارة الشؤون السياسية بصورة أساسية التثقيف في مجال حقوق الإنسان في أنشطة مكاتب بناء السلم التابعة لها في سيراليون وغواتيمالا وغينيا - بيساو وليبيريا وهايتي.

١٠٦ - وأدرجت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مسألة تثقيف الشباب كعنصر هام في برنامج الدعوة التابع لها المتصل باتفاقية حقوق الطفل وذلك من خلال وضع استراتيجية تثقيفية ملائمة، وتنظيم حلقات عمل للمدرسين وإعداد مواد تعليمية تؤكد على منهجية ومحتوى التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتم إنشاء شبكة اتصال بين المربين وغيرهم من المهتمين بحقوق الإنسان وحقوق الطفل بغية تسهيل تبادل الخبرات والأفكار. وتبحث منظمة الأمم المتحدة للطفولة إمكانية تطبيق نهج حقوق الطفل على العملية التثقيفية الأوسع نطاقاً.

١٠٧ - وأدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ اعتماد سياسته العامة المتصلة بدمج حقوق الإنسان في التنمية البشرية المستدامة (١٩٩٨)، حقوق الإنسان في العمل التدريبي الذي يقوم به على كل المستويات، وذلك بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ووجه نظر ممثليه المقيمين إلى أهداف العقد. وتم تنظيم حلقات عمل إقليمية وأقاليمية عن النهج الإنمائية القائمة على حقوق الإنسان موجهة للممثلين المقيمين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفيه، ولمثلي الحكومات، وأعدت المواد اللازمة لذلك. كما شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنفيذ برنامج فرعي عالمي مشترك بشأن تعزيز حقوق الإنسان.

١٠٨ - وأعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برامج تتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان موجهة لموظفيها للاجئين ركزت فيها بصورة خاصة على قضايا

(أ) تعزيز قدرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك تنظيم أربعة مؤتمرات إقليمية عن الثقافة في مجال حقوق الإنسان في أوروبا (فنلندا، ١٩٩٨)، وأفريقيا (السنغال، ١٩٩٨)، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (الهند، ١٩٩٩)، والعالم العربي (المغرب، ١٩٩٩)؛

(ب) إعداد مواد تعليمية في مجال حقوق الإنسان. وتتضمن هذه المواد كتيبات ودراسات وأبحاث مراجع وأدلة^(١٣)؛

(ج) الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وشملت الأنشطة في هذا المجال حملة توعية إلى جانب إعداد مواد ترويجية (ملصقات ورزنامات ومنشورات وغيرها) وتنظيم مناقشة عامة عن موضوع "التثقيف في مجال حقوق الإنسان: بناء ثقافة عالمية بشأن حقوق الإنسان" في عام ١٩٩٨.

٣ - مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى: لحة عامة^(١٤) ١٠٤ - وفيما يلي لحة موجزة عن مساهمة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في العقد.

برامج الأمم المتحدة ووحدات الأمانة العامة

١٠٥ - تقوم إدارة شؤون الإعلام بإذكاء الوعي بحقوق الإنسان الأساسية وبقضايا حقوق الإنسان الرئيسية عن طريق إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية وغيرها من المواد (ملصقات وأدلة ونشرات مطوية وكتيبات وغيرها)، بلغات الأمم المتحدة الست وبغيرها من اللغات، والتي توزع على نطاق واسع على الصحافة والجمهور بصفة عامة عبر شبكة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة وعبر شبكة الإنترنت. ويتم دورياً تنظيم دورات تدريبية للصحفيين، وعقد مؤتمرات صحفية، وجلسات إحاطة وحلقات دراسية لإطلاع وسائل الإعلام على عمل الأمم المتحدة في مجال

والقضاء بإذكاء الوعي العام بحقوق ضحايا الجرائم والأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات؛ وبحقوق الإنسان للأشخاص المدانين، وبالاتجار بالبشر؛ وبالعمالة القسرية والاستغلال الجنسي. ويسعى المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة إلى التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإعداد إطار لإدماج مبدأ الترابط بين جميع حقوق الإنسان ومبدأ المساواة بين الجنسين في صلب عمل الأمم المتحدة. ويعد معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية للمساعدة في تنفيذ الأنشطة التثقيفية في مجال حقوق الإنسان على المستويين الوطني والمحلي وذلك من خلال الباحثين الاجتماعيين والأفراد الناشطين في المجال الاجتماعي مع المعهد في هذا الميدان. ونشر المعهد كتباً تهتم بقضايا من قبيل التنوع العرقي والسياسة العامة، والصراع العرقي والتنمية. وأدرج معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث نماذج عن حقوق الإنسان في برامج التدريب العادية الموجهة لأعضاء البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، وأجرى كذلك دراسة استقصائية عن المقاصد العامة والبرامج التدريبية داخل الأمم المتحدة الموجهة إلى موظفي الدول الأعضاء. وفي عام ١٩٩٩ نظمت جامعة الأمم المتحدة دورة دراسية دولية نموذجية عن حقوق الإنسان دامت ستة أسابيع، وعالجت القضايا الاقتصادية والاجتماعية، واللاجئين وحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ وتدرج قضايا حقوق الإنسان في الدورات الدراسية الدولية التي ستنظمها في المستقبل.

الوكالات المتخصصة

١١٢ - تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة في مجال التدريب وتعد المواد التدريبية المتصلة بحقوق العمل واتفاقيات العمل الدولية، وتنفذ برامج تدريبية جارية في مركز التدريب التابع لها في تورينو، إيطاليا. ووسّعت المنظمة برنامجها

اللاجئين، ومُنحت مشاريع رائدة في مجال ثقافة السلم وفض النزاعات للأطفال والكهول من اللاجئين والعائدين، وتم إعداد النماذج التدريبية المتصلة بذلك. وكان الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان حافزاً لإعداد مجموعة من المواد التثقيفية الأساسية الهادفة إلى تعزيز السلم، وفض النزاعات وحقوق الإنسان في مدارس اللاجئين. وتُعقد سنوياً حلقات دراسية عن قانون اللاجئين بأوروبا بغية تعزيز الدورات الدراسية عن قانون اللاجئين.

١٠٩ - ويوجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطته نحو تعزيز حق الإنسان في بيئة آمنة وصحية، هذا الحق الذي يرتبط بالحق بالحياة والصحة والسكن اللائق والغذاء والحق في ظروف عمل آمنة وصحية؛ كما يعزز المشاركة العامة في صنع القرار البيئي كجزء في برنامجه العادي.

١١٠ - ويركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على حقوق المرأة الصحية والجنسية والإنجابية، كما يمول برنامجاً دولياً للتدريب على الحقوق الجنسية والإنجابية في كلية القانون بجامعة تورونتو ويعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على وضع برامج ابتكارية للمساعدة على تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الشعبي وفي مجال إقامة العدل. ويقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بإعداد برنامج عن الحق في السكن والأرض والتخطيط لحملات بشأن الحكم الحضري الرشيد وضمان الحياة. ويعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على تعزيز الحق في التنمية على المستويين الوطني والدولي. وأعد برنامج الأغذية العالمي نشرة بلغات مختلفة عن دور الغذاء في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في الحالات الإنمائية والحالات الطارئة.

١١١ - ويقوم مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنها تعمل بالفعل من أجل بلوغ أهداف العقد. فقد تعاونت مع معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في إعداد دورة دراسية متعددة الاختصاصات بشأن حقوق الإنسان، وتعتزم تنفيذ مشروع بحث مشترك بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكيفية إعمالها وتدعم أيضا نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على صعيد العالم. ولا تتوفر بعد لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برامج أو مواد تتعلق بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك تساهم اللجنة في توعية الشعوب الأفريقية بالترابط بين انتهاكات حقوق الإنسان والصراعات في القارة وذلك عن طريق الندوات الوطنية ودون الإقليمية. وشرعت في تنفيذ مشروع يرمي إلى تقييم حالة الحكم في أفريقيا مستخدمة فيه تكرر مؤشري انتهاكات حقوق الإنسان والإجراءات المتخذة لمواجهةها.

٤ - العوائق والاحتياجات

١١٦ - تمت الإشارة إلى انعدام الموارد المالية بوصفه العائق الرئيسي أمام تنفيذ أنشطة التحقيق في مجال حقوق الإنسان. واقترح أن السبيل لمعالجة هذا المشكل قد تكمن في إقامة تواصل أفضل بين مختلف الشركاء على أساس العمل التكاملية. وثمة عائق آخر يرتبط بعدم فهم حقوق الإنسان داخل المنظمات، مما يؤدي إلى غياب الشُّعب الفنية، التي تركز على حقوق الإنسان داخلها.

١١٧ - وتم التأكيد على الحاجة إلى نشر معلومات عملية وبسيطة عن آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى تحسين علاقة العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن أهمية وضع برامج تثقيفية شاملة وواسعة النطاق عن التحقيق في مجال حقوق الإنسان وتركيز عمل الأمم المتحدة على تمكين منظمات وهيئات حقوق الإنسان الوطنية.

الإعلامي بشأن اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بالمجموعات من قبيل البرلمانين وأعضاء محاكم العمل، ووسائل الإعلام. ويوجه المكتب أنشطته التدريبية العادية إلى منظمات العمال ومنظمات أرباب العمل، فضلا عن الطلاب والمعلمين من مؤسسات أكاديمية مختلفة. وفي عام ١٩٩٨، نشرت منظمة العمل الدولية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعايير مكتب العمل الدولي^(١٥) وهو تحليل مقارنة بمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان.

١١٣ - ويعتبر البنك الدولي التعليم واحدا من أولوياته الاستراتيجية؛ فهو يدعم أهداف العقد وسيساعد البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف والمبادئ. ونشر مؤخرا منشورا عنوانه التنمية وحقوق الإنسان: دور البنك الدولي^(١٦).

١١٤ - وركزت بقية الوكالات المتخصصة على الحقوق المتصلة بولاياتها المحددة. فأعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة موادا وهي تسعى إلى تعزيز الحق في الغذاء؛ وركزت منظمة الصحة العالمية على الحق في الصحة، وحقوق الإنسان فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وهي بصدد إعداد استراتيجية لحقوق الإنسان.

اللجان الإقليمية

١١٥ - اختلف تنوع دور اللجان الإقليمية فيما يتصل بعقد الأمم المتحدة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان اختلافا كبيرا من لجنة إلى أخرى. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا عموما عقد الأمم المتحدة على الرغم من إعلانها أن برامجها لا ترتبط مباشرة بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان وأنها لا تضطلع بأنشطة تتصل بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان ولا تخطط للاضطلاع بها. ومن جهة أخرى تذكر اللجنة الاقتصادية

باء - المنظمات الدولية الأخرى

مدرسة في بلدان الكمنولث وأدت إلى وضع سلسلة من التوصيات الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان قدمست إلى وزراء الكمنولث الذين يتحملون المسؤولية ذات الصلة.

١١٨ - اقتبست الأنشطة التثقيفية في مجال حقوق الإنسان التي اضطلعت بها المنظمات الثلاث التالية من التقارير السنوية الصادرة عن مفوضية حقوق الإنسان عن العقد.

جيم - المنظمات الإقليمية

١٢١ - أعيد استبيان واحد فقط من منظمة إقليمية. ويرد فيما يلي استعراض موجز لأنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان على النحو المذكور في التقارير السنوية لمفوضية حقوق الإنسان بشأن العقد.

١١٩ - تعمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على تعزيز حقوق الإنسان في مجالات ثلاثة تشمل وضع قاعدة دولية لأخلاقيات رجال الشرطة وتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان في أكاديميات الشرطة وجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالرق والممارسات المماثلة. وأكدت لجنة الصليب الأحمر الدولية أنه يتعين تذكير جميع الدول ضمن إطار عمل العقد بالتزامها بموجب القانون الدولي بتدريس القانون الإنساني الدولي ونشره بين أفراد قواتها المسلحة وفي أوساط المدنيين. وتشارك لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذا الجهد بإنتاج مواد تعليمية (كالرسوم الكرتونية وأشرطة الفيديو والكتب وتطويعها لتلائم أوضاع المناطق المختلفة) وتشجيع دورات التدريب الدولية لأفراد القوات المسلحة وتوفير التدريب المباشر للمدربين الوطنيين وتنفيذ حملات للتوعية في مختلف البلدان ولا سيما عن طريق وسائل الإعلام.

آليات حقوق الإنسان الحكومية الدولية

١٢٢ - نشر مجلس أوروبا وكما ساهمة محددة منه في العقد، دراسة استقصائية أولية في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا والدول التي تتمتع بمركز خاص لديه تم إعدادها بالتشاور مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقام مجلس أوروبا ومن خلال برنامجها المستمر بإنتاج وتوزيع مواد ترويجية (مثل الملصقات والبطاقات البريدية والقصص الداخلية الدعائية والتقويمات والمواد التي استهدفت أساسا الشباب والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمسؤولين في دوائر الشرطة والسجون والمواد الأخرى (البيولوجيا والقواميس). وعقدت لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية حلقات دراسية وهي بسبيل تحديد المناطق والبلدان ذات الأولوية التي يمكن فيها إجراء هذه الحلقات الدراسية في المستقبل. وتم التأكيد على أن انعدام الموظفين والتمويل كانت هي المعوقات الرئيسية للقيام بدور نشيط أكبر أثناء العقد. واعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية بعض القرارات فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في أفريقيا.

١٢٠ - نظمت أمانة الكمنولث في السنة الأولى من العقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ مؤتمر الكمنولث المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي انعقد في أكسفورد واعتمد برنامجا وإطار عمل لأنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان على نطاق العقد. وعقدت حلقة عمل إقليمية كمتابعة لذلك (في منطقة المحيط الهادئ) في تموز/يوليه ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك أشرفت المنظمة على دراسة استمرت ثلاث سنوات (١٩٩٥-١٩٩٧) بعنوان "قيم الكمنولث في مجال التثقيف (فهم الشباب لحقوق الإنسان) عنيت بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان على مستوى المدارس الثانوية وشملت ٢٣

ذات الصلة بولايتها سواء بالاشتراك مع المنظمات الحكومية الدولية أو بدعم منها. ويبدو أن هنالك تبادلًا للمعلومات وتعاونًا مكثفًا بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

١٢٦ - وكانت أهم المعوقات التي حددتها المنظمات غير الحكومية الدولية هي انعدام الوعي لدى الجماهير وعدم اهتمامها بقضايا حقوق الإنسان والصعوبات والمخاطر التي يواجهها موظفوها وأنصارها في بعض البلدان حتى بشأن سلامتهم الجسدية. كما رُئي أن انعدام الموارد البشرية والإرادة السياسية من جانب الحكومات فيما يتعلق بدعم زيادة المعرفة بحقوق الإنسان هي معوقات لجهودها وعوامل تستحق المعالجة.

١٢٧ - تحدد المنظمات غير الحكومية الدولية عموماً الحاجة إلى المزيد من البرامج التدريبية في جميع قطاعات المجتمع وإلى إنتاج المواد التعليمية وتطوير المناهج والمواد الأخرى للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لجميع الأعمار.

هاء - الاتجاهات

١٢٨ - يكشف التحليل العام للمعلومات الواردة من المنظمات الحكومية عدداً من الاتجاهات هي:

(أ) شهدت الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان قيام عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأنشطة محددة تتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويبدو أن الذكرى السنوية أحدثت أثراً حافزاً أكبر مما أحدثه العقد في منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) بالرغم من أن الكثير من المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية تنفذ أنشطة تتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان فلا يزال التنسيق غير كافٍ بين مراكز التنسيق ذات الصلة؛

المنظمات الإقليمية الأخرى

١٢٣ - أبرز الاتحاد الأوروبي دوره التمويلي فيما يتعلق بمشاريع التثقيف في مجال حقوق الإنسان مع التركيز على إنشاء شبكات للمعلومات ومراكز للبحوث وتدريب الموظفين العاملين في مجالات إقامة العدالة وفي القوات المسلحة ولا سيما في أفريقيا وأمريكا الوسطى. وفي عام ١٩٩٧ أنشأ الاتحاد الأوروبي درجة الماجستير الأوروبية في مجال حقوق الإنسان والتحول نحو الديمقراطية بالتعاون مع ١٥ جامعة شريكة. كما ظلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتعاون من أجل تحقيق أهداف العقد من خلال أنشطتها العادية.

دال - المنظمات غير الحكومية

١٢٤ - تشارك معظم المنظمات غير الحكومية الدولية التي استجابت للدراسة الاستقصائية العالمية في تنظيم الحلقات الدراسية التدريبية وحلقات العمل والدورات وكذلك في إنتاج المواد المتعلقة بإيجاد وعي أكبر بقضايا حقوق الإنسان أو لاستخدامها في برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وهي تركز بطريقة أكبر على قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بولايتها الخاصة والقيام بأعمال لتحقيق الوعي بحقوق الإنسان من أجل زيادة الدعم لاهتماماتها الخاصة. وتكرس منظمتان فقط من المنظمات المستجيبة كل جهدها للتثقيف في مجال حقوق الإنسان كما أن منظمة وحيدة فقط تعمل على تنفيذ برنامج كبير للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بواسطة فروعها الوطنية.

١٢٥ - يبدو أن عدداً قليلاً جداً من المنظمات غير الحكومية الدولية يعلم بوجود جهود حكومية بشأن العقد ويشترك السلطات في وضع برامج للتدريب في مجال حقوق الإنسان. وتشارك الغالبية العظمى منها في تنظيم مؤتمرات مشتركة وحلقات دراسية وفي المناسبات العامة الأخرى بشأن القضايا

وحتى قبل العقد كانت الدول الأعضاء قد صادقت على معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي اشتملت على أحكام للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وقدمت بالتالي التزامات من جانبها بالمعاهدات فيما يتعلق بالتعليم عموماً وبالتثقيف في مجال حقوق الإنسان بصفة خاصة. إلا أن الاستعراض يكشف أن وضع استراتيجيات فعالة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني كان نادراً للغاية؛

(ب) **منظومة الأمم المتحدة:** لا يزال يتعين على منظومة الأمم المتحدة اعتماد استجابة على نطاق المنظومة للعقد بالرغم من أن الإصلاحات الجارية حالياً في الأمم المتحدة تدعو إلى إدماج أنشطة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة في جميع أنشطة الأمم المتحدة من تقييم الاحتياجات والتقييمات القطرية إلى تحديد الأولويات والبرمجة والرصد والتقييم؛

(ج) **الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية:** ساهمت هذه العناصر بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف ومقاصد العقد. وكما يبين هذا الاستعراض فقد حفز العقد صدور استجابة من الحكومات ولكن هذه الاستجابة لم تكن متوازنة ومن الواضح أنها تحتاج للمزيد من العمل. وكانت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها قد اعترفت مراراً بالمساهمة القيمة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويؤكد هذا الاستعراض من جديد أن المنظمات غير الحكومية هي عناصر رئيسية في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان وأن العقد يقدم ببطء ولكن بشكل متزايد أداة لحفز جهودها ومظلة لها. كما أن هنالك حاجة متزايدة لمضاعفة التعاون والتنسيق بين العناصر الفعالة الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بأنشطتها في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) أكد العديد من المنظمات الحكومية الدولية منذ إعلان العقد ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة دعمها للعقد. بيد أنه لا تزال هنالك فجوة واسعة بين حجم الموارد المخصصة لأنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان من قبل هذه المؤسسات وبين تأكيدها لدعمها. فلم يتم إلا نادراً جمع موارد إضافية لتمكينها من وضع برامج ضمن إطار العقد وكانت المعلومات التي تقدم لمفوضية حقوق الإنسان تشير أساساً إلى أنشطتها المستمرة؛

(د) على الرغم أن مهمة تنسيق خطة عمل العقد على نطاق العالم أوكلت لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لم تخصص لها موارد مالية إضافية في هذا الصدد. وللقيام بأدى عدد من الأنشطة تعتمد المفوضية على الأموال الطوعية غير المخصصة وتنافس من أجل الحصول على الموارد مع الأولويات الأخرى للمفوضية؛

(هـ) إن هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات لم تستوف الدور الذي كان من المتوقع أن تقوم به في رصد التزامات الدول فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(و) يبين الاستعراض أن المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية لم تقم باستخدام الإمكانيات المتاحة للتعبئة والتي وفرها العقد.

خامساً – التوصيات

١٢٩ - توفر النتائج الرئيسية التالية للاستعراض العالمي لمنتصف الفترة الأساس للتوصيات التالية:

(أ) **التزامات الدول:** أعلنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبالإجماع عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وألزمت نفسها بالتالي بتنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان على النحو المبين في قرار إعلان العقد.

في مجال حقوق الإنسان إلى صكوك حقوق الإنسان وآليات حمايتها والإجراءات التي تكفل المساءلة.

١٣٢ - استخدام طرق التدريس الإبداعية القائمة على المشاركة المرتبطة بحياة الناس والأخذ بحقوق الإنسان بوصفها إطار عمل شامل.

١٣٣ - التركيز على التوعية فيما يتعلق بالفوارق بين الجنسين في جميع أنشطة التعليم.

١٣٤ - تأمين بيئة مواتية للمعلم في مجال حقوق الإنسان (تشمل توفير المعلومات والتدريب والمرافق والمعدات وحمايته من المضايقات).

١٣٥ - إعطاء الأولوية للنهوج المستدامة (في مجال تدريب المدربين) وإدماج حقوق الإنسان في جميع المناهج التعليمية والتدريبية ذات الصلة.

محتوى أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان

١٣٦ - تنطرق الأنشطة المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى القضايا التالية:

(أ) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ب) حسن الإدارة؛

(ج) الحصانة والمحاكم الجنائية الدولية لمحكمة الجرائم ضد الإنسانية؛

(د) المدافعون عن حقوق الإنسان (وإعلان

الأمم المتحدة ذي الصلة)، العنصرية والتمييز العنصري.

١٣٧ - التأكيد على الصلة التي تربط بين التنمية وحقوق الإنسان.

١٣٨ - التركيز على شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

(د) **التعاون الإقليمي:** تنعكس أهمية النهج

الإقليمية وشبه الإقليمية بوضوح في عمل العناصر الفعالة غير الحكومية في تلك المستويات. ويبين هذا الاستعراض أنه في الوقت الذي تتوفر فيه هياكل إقليمية حكومية دولية جيدة داخل وخارج الأمم المتحدة فإن إمكانية مساهمة هذه الهياكل في تحقيق أهداف العقد لا تزال دون تحقيق؛

(هـ) **الرصد والتنفيذ والتقييم:** بالرغم من

الجهود الجبارة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فمن الواضح أن تجربة السنوات الخمس الأولى من العقد تدعو للحاجة لتعزيز رصد وتقييم تنفيذ العقد على جميع المستويات (الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية) ومن جانب جميع العناصر الفعالة (الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية على السواء)؛

(و) **الموارد:** لا تزال هنالك فجوة شاسعة بين

التعهدات والالتزامات التي تمت أثناء العقد والتوقعات المرتقبة والموارد التي تم ربطها في كل واحد من المستويات من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي. ويجب سد هذه الفجوة على وجه الاستعجال إذا قدر للسنوات الباقية من العقد أن تترك أساساً قويا لإنجاز العمل اللاحق وتلبية الاحتياجات المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتعتبر استدامة الأنشطة بعد انقضاء العقد مسألة حيوية لأنه وكما يبرهن العقد نفسه بوضوح أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو عملية مستمرة مدى الحياة.

ألف - التوصيات العامة

١٣٠ - فيما يلي التوصيات العامة الموجهة إلى جميع الجهات الفاعلة الرئيسية والتي يتعين تنفيذها على جميع المستويات.

مفاهيم وطرق التثقيف في مجال حقوق الإنسان

١٣١ - يعتبر التثقيف في مجال حقوق الإنسان الموجه لتكريس القيم وحدها غير كاف. ويتعين أن يشير التثقيف

وينبغي أن يشمل كل مشروع من المشاريع المتعلقة بالثقافة في مجال حقوق الإنسان وضع مؤشرات لتقييم الأثر النوعي.

وسائط الإعلام وحرية الإعلام

١٤٥ - وضع استراتيجيات لوسائط الإعلام تروج لحقوق الإنسان على نحو فعال. وقد تتضمن هذه الاستراتيجيات العناصر التالية:

- (أ) تركيز وسائط الإعلام على رصد حقوق الإنسان؛
- (ب) زيادة استخدام المنظمات غير الحكومية لوسائط الإعلام؛
- (ج) تدريب المهنيين في مجال وسائط الإعلام على آليات حماية حقوق الإنسان؛
- (د) إشراك الفنانين؛
- (هـ) قيام وسائط الإعلام، عند الاقتضاء، باستخدام أساليب "التسويق الاجتماعي".

١٤٦ - تعزيز وإدخال إصلاحات على القوانين والسياسات والممارسات التي من شأنها أن تحسن من القدرة على الوصول إلى المعلومات وتعزز الآليات التي تيسر تدفق المعلومات، وحرية الصحافة ووسائط الإعلام الأخرى، بقوة أكبر، وتركيز الثقيف في مجال حقوق الإنسان على السياسات والممارسات المتعلقة بإصلاح القوانين.

١٤٧ - تحسين استغلال الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات الجديدة في تعزيز الثقيف في مجال حقوق الإنسان، زيادة إمكانية الوصول إلى هذه التكنولوجيات. وتعزيز البرامج الحالية التي تدعم الوضع المباشر لمشاريع الثقيف في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ برامج جديدة.

برامج الثقيف في مجال حقوق الإنسان

١٣٩ - توجيه الاهتمام الكافي لكفالة تلبية احتياجات الأطفال والشبان فضلا عن البالغين المتعلقة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٤٠ - تعزيز التواصل والتفاعل بين الأطفال والشباب الذين ينتمون إلى مجتمعات محلية عرقية مختلفة. توطيد الثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل نطاق المناهج الدراسية وخارجه.

١٤١ - تعزيز الثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع المبادرات التعليمية التي تستهدف البالغين.

١٤٢ - زيادة الجهود الرامية إلى الثقيف في مجال حقوق الإنسان الموجهة إلى الأهداف التالية:

- (أ) موظفو الحكومات المحلية، وزعماء المجتمعات المحلية (العلمانيون والمتدينون)؛
- (ب) مقدمو الخدمات القانونية وشبه القانونية؛
- (ج) السكان الريفيون والأميون؛
- (د) الفتيات؛
- (هـ) الفئات الضعيفة كالأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)/والمعوقين والأقليات والمسنين؛

(و) الجهات من غير الدول كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات التجارية والمالية (البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي الخ).

١٤٣ - زيادة استخدام عقد الثقيف في مجال حقوق الإنسان لتعبئة وإنشاء شراكات.

التقييم والبحوث والرصد

١٤٤ - إجراء دراسات وبحوث تقييم طويلة الأجل لزيادة فهم أنجع النهج وأسباب نجاعتها، ولوضع معايير للتقييم،

الموارد

خطط العمل المتعلقة بالمرأة والطفل والأقليات والسكان الأصليين وما إلى ذلك).

١٥٦ - اعتراف جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ، بروح من الاحترام المتبادل، بقدرات وإمكانيات كل منها في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وإقامة الشراكات حيث يتم تعزيز التعاون (وليس بالمشاركة في الاختيار). والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من البرامج والمواد والموارد الحالية.

١٥٧ - وضع نظم من أجل تحسين تنسيق الجهود وإقامة مزيد من التعاون بين مختلف الوكالات الحكومية.

١٥٨ - قيام المنظمات غير الحكومية بوضع وتنفيذ استراتيجيات لتشجيع الحكومات على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع أشكال ومستويات التعليم للجميع (الأطفال والشباب والكبار) ورصد هذه الاستراتيجيات.

١٥٩ - تكييف الموارد والمواد الدولية لتناسب السياقات اللغوية والثقافية المحلية.

جيم - على الصعيد الإقليمي

١٦٠ - دعم المنظمات والمؤسسات والوكالات والشبكات الإقليمية الرئيسية العاملة في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان، (أو إنشاؤها إذا استدعت الضرورة ذلك) لمواصلة تطوير قدرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل الأقاليم، بما في ذلك دعم الاجتماعات الإقليمية وتدريب المدربين والتواصل المباشر وتقاسم المواد الخاصة بكل منطقة وما إلى ذلك.

١٦١ - وضع برامج أو نظم تنسيق خاصة بكل منطقة لرفع درجة مشاركة الكيانات الوطنية إلى حدها الأقصى (سواء كانت حكومية أو غير حكومية) في برامج التثقيف في مجال

١٤٨ - تحديد الممارسات الجيدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وجمعها ونشرها.

١٤٩ - تعزيز بناء القدرات التنظيمية في التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٥٠ - زيادة التمويل من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٥١ - تعزيز البحوث المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المعاهد الأكاديمية ومؤسسات حقوق الإنسان.

١٥٢ - وعند الاقتضاء، تطوير التحالفات مع قطاع الأعمال لدعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

باء - على الصعيد الوطني

١٥٣ - تؤكد الحكومات من جديد التزاماتها وتعهداتها التي قدمتها فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان والإسراع في تنفيذها لتحقيق إنجازات هامة بحلول نهاية العقد.

١٥٤ - تشجع الحكومات وضع استراتيجيات وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تكون شاملة (فيما يتعلق بالتنوع) وقائمة على المشاركة (فيما يتعلق بإشراك جميع الجهات المعنية)، وفعّالة (فيما يتعلق بالطرائق التعليمية) وتتسم بالديمومة (على المدى البعيد). ويمكن تجسيد هذه الاستراتيجيات في خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (يمكن الاسترشاد في هذا الصدد بالمبادئ التوجيهية ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة).

١٥٥ - إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان كأحد مكونات خطط التنمية الوطنية والخطط الوطنية الأخرى ذات الصلة (خطط العمل العامة المتعلقة بحقوق الإنسان أو

١٧٠ - تظطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، من خلال شبكة اللجان الوطنية التابعة لها، بدور حيوي في تشجيع الحكومات على وضع مناهج دراسية للتعليم الرسمي تتعلق بحقوق الإنسان واتخاذ خطوات للتأكد من أن البيئة المدرسية تفضي إلى التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٧١ - تؤكد هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات على التزامات الدول الأطراف في التثقيف في مجال حقوق الإنسان بالسعي الحثيث للحصول على معلومات مفصلة خلال استعراضها لتقارير الدول الأطراف. وتحدد الهيئات المنشأة بمعاهدات أوجه القصور في التوجه إلى الجمهور المستهدف على سبيل الأولوية باستمرار واعتباره أحد مجالات الاهتمام. وفضلاً عن ذلك، تظطلع الهيئات المنشأة بمعاهدات بدور "مركز تبادل المعلومات" بأن تتبادل مع الحكومات النهج والاستراتيجيات التي ثبت نجاحها في أماكن أخرى. وتبقي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على اطلاع دائم بالتطورات الوطنية المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٧٢ - تعزيز قدرات التواجد الوطني للمنظمات الحكومية الدولية (المنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة، والتواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة، والمكاتب الوطنية والمحلية لوكالات الأمم المتحدة وما إلى هنالك) لكي تتمكن من تقديم الدعم الفني للأنشطة المحلية والوطنية المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٧٣ - تيسر المنظمات الحكومية الدولية التعاون بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني.

١٧٤ - تيسير الحصول على المواد التعليمية التي طورتها المنظمات الدولية وتوزيعها مجاناً وترجمتها إلى اللغات المحلية.

حقوق الإنسان. ويمكن ربط هذه البرامج الخاصة بكل منطقة بالبرامج الإقليمية القائمة التي تدعمها الأمم المتحدة.

١٦٢ - وضع استراتيجيات لتوزيع المواد المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان على نطاق أوسع من خلال الشبكات الإقليمية.

١٦٣ - إقامة صلات مع وسائط الإعلام الإقليمية والمجموعات المعنية بالتنمية الاجتماعية والمجموعات الأخرى لتشجيعها على إدراج حقوق الإنسان في برامجها التدريبية.

١٦٤ - تشجيع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الحالية على إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في برامجها وتخصيص موارد إضافية في هذا الصدد ضمن إطار العقد.

١٦٥ - تعزيز العمل مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية المعنية بالتعليم لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

دال - على الصعيد الدولي

١٦٦ - تعتمد هيئات الأمم المتحدة نهجاً للعقد على نطاق المنظومة. ووضع نظام تنسيقي فعال، وتقوية دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذه المنظومة.

١٦٧ - إجراء تدريب فعال في مجال حقوق الإنسان لجميع موظفي الأمم المتحدة.

١٦٨ - إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جدول أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (٢٠٠١).

١٦٩ - قيام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عندما تطلب منها الجمعية العامة ذلك، برصد التطورات المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تطرأ أثناء العقد. وفي هذا المجال، توفر الحكومات لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السبل الكافية لتمكينها من الاضطلاع بهذا الدور.

١٧٥ - بحث الجهات الفاعلة من غير الدول بما في ذلك
أوساط رجال الأعمال، فضلا عن المنظمات الإنمائية
والتجارية والمالية إمكانيات دعم التثقيف في مجال حقوق
الإنسان والمساهمة فيه.

سادسا - الاستنتاجات

١٧٦ - تم مجددا تأكيد الحق في التثقيف في مجال حقوق
الإنسان في العديد من الصكوك الدولية والإقليمية الخاصة
بحقوق الإنسان. لذا ينبغي للأطراف المسؤولة أن تخصص
موارد كافية لإعمال الحق في التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٧٧ - والتثقيف في مجال حقوق الإنسان إستراتيجية هامة
أيضا لتحقيق أهداف هامة عديدة، ولا سيما التمكين،
والمشاركة، والشفافية، والمساءلة، ومنع حدوث الصراعات،
وتسوية الصراعات، وصنع السلام، وبناء السلام وحماية
وإعمال حقوق الإنسان للجميع على نحو فعال أكثر.

١٧٨ - ويبقى العقد هو الآلية الوحيدة للتعبيئة الدولية
لاستراتيجيات التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وينبغي
الاستفادة من هذه الإمكانيات على نحو أكثر فعالية في
السنوات المتبقية من العقد وإرساء الأسس من أجل الديمومة
إلى ما بعد العقد.

المرفق

عقد الأمم المتحدة للتشقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)
(الردود على الاستبيانات الواردة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بحسب المنطقة
والمؤسسة)

المؤسسة	على الصعيد الدولي	أفريقيا	الأمريكتان	آسيا	أوروبا	المجموع
حكومات	-	٧	٧	٤	١٧	٣٥
منظمات غير حكومية	١٥	-	١	-	-	١٦
مؤسسات وطنية	-	٣	٨	٣	٩	٢٣
منظمات غير حكومية	٤١	١٣	٢١	١٤	٢٣	١١٢
معاهد/جامعات	-	٤	٧	٢	١٣	٢٦
لجان وطنية لليونسكو	-	-	١	-	٣	٤
جهات أخرى	١	-	-	١	-	٢
المجموع	٥٧	٢٧	٤٥	٢٤	٦٥	٢١٨

(١٢) العنوان على شبكة الإنترنت:
<<http://www.unhchr.ch/udhr/index.htm>>

(١٣) منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أصبحت حرية الوصول إلى هذه المنشورات وغيرها من المعلومات ذات الصلة متاحة على العنوان التالي: <http://www.unesco.org/human-rights/index.html>

(١٤) ينبغي الإشارة إلى أجهزة معاهدة حقوق الإنسان على حدة. واستجابة لاستفسار تقدم به المفوض السامي في عام ١٩٩٥، أعربت هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن رغبتها في تقديم مقترحات عملية إلى الدول عن تنفيذ الالتزامات التي أخذتها على عاتقها فيما يتصل بالتحقيق وإذكاء الوعي في مجال حقوق الإنسان. وتقوم هيئات المعاهدات، لا سيما لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بدور هام في رصد تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان. ودعمًا لجهود هذه الهيئات، أعدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دراسة معنونة التحقيق في مجال حقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان.

(١٥) Lee Swepston and the Interational Labour Office, Geneva, 1998.

(١٦) البنك الدولي، واشنطن، العاصمة، ١٩٩٨.

(١) وزعت الاستبيانات أيضا عن طريق موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت (انظر موقع المفوضية على العنوان التالي:

((<http://www.unhchr.ch/html/menu6/1/edudec.htm>))

(٢) وردت مذكرات من اثنين من المسؤولين الحكوميين و ٥ مؤسسات وطنية و ٢٢ منظمة وطنية غير حكومية و ٩ معاهد/كليات جامعية لحقوق الإنسان و ٥ من الشركاء الآخرين. ووردت مذكرات من اثنتين من المنظمات الحكومية الدولية و ٥ منظمات غير حكومية (ما مجموعه ٥٠ ردا).

(٣) يمكن الحصول على هذه المعلومات، في صورة موجزات، في تقارير المفوض السامي والأمين العام ذات الصلة، التي تحال دوريا إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقوق الإنسان على التوالي.

(٤) إعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/24 (Part I))، الفصل الثالث، ثانيا، الفقرة ٧٨.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٨١.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٨٢.

(٧) يرد قرار الجمعية والوثائق الأساسية الأخرى المتعلقة بالقرعة في مجموعة الوثائق الأساسية رقم ٤٥ "حقوق الإنسان: دروس للحياة" التي نشرتها المفوضية.

(٨) انظر A/51/506/Add.1، التذييل، رابعا.

(٩) إعلان وبرنامج عمل فيينا ... ثانيا، ألف، الفقرة ١.

(١٠) ترد المعلومات المفصلة عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار العقد في الوثيقة المعنونة "عقد الأمم المتحدة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)". مذكرة إحاطة للبعثات الدائمة، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وهي متاحة أيضا على عنوان موقع المفوضية على الشبكة الدولية (الإنترنت):

<<http://www.unhchr.ch/html/menu6/1/edudec.htm>>

(١١) العنوان على الشبكة الدولية (الإنترنت):

<<http://www.unhchr.ch/html/menu6/1/edudec.htm>>